جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون

أثر التطور التكنولوجي في النزاعات المسلحة المعاصرة على تنفيذ القانون الدولي الانساني

أطروحة تقدم بها الطالب

سلام رعد حسن

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في القانون العام

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور
فاضل عبد الزهرة الغراوي
معهد العلمين للدراسات العليا

الأستاذ الدكتور
خالد سلمان جواد
كلية القانون - الجامعة المستنصرية

١٤٤٨ هـ

٢٠٢٦ م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُواْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾

صدق الله العلي العظيم

البقرة / آية ١٩٠

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين وخاتم النبين محمد صلى الله عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه الاخيار المنتجبين.

وبعد.. الشكر لله تعالى على فضلهِ ومنهِ عليَّ في إتمام هذه الاطروحة أجد من الواجب أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى الاستاذ الدكتور خالد سلمان جواد والأستاذ المساعد الدكتور فاضل عبد الزهرة الغراوي لقبولهما الإشراف على أطروحتي ولرعايتهما العلمية القيمة، وحُسن معاملتهما وما قدماه من ملاحظات وتوجيهات أغنت الأطروحة، وأتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور صعب ناجي عبود رئيس قسم القانون العام، والشكر موصول إلى عمادة وأساتذة معهد العلمين للدراسات العليا الأفاضل، ولاسيما الذين كان لي الشرف في أن أكون أحد طلبتهم في السنة التحضيرية، وكذلك كلّ المكتبات العلمية التي وفرت لي المصادر لإتمام هذه الاطروحة، وأشكر جميع الذين قدموا لي المساعدة والعون طوال سنوات الدراسة لتكون هذه الأطروحة ثمرة الجهود الطيبة.

ومن الله التوفيق

الباحث

المستخلص

تهدف هذه الاطروحة إلى دراسة أثر التطور التكنولوجي في النزاعات المسلحة المعاصرة على تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني، عبر تحليل التكييف القانوني لاستخدام وسائل وأساليب القتال الحديثة القائمة على الذكاء الاصطناعي، وأنظمة التشغيل الذاتي، والطائرات المسيّرة، والأسلحة السيبرانية، ومدى توافقها مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني. وتنبع أهمية الدراسة من التحولات البنيوية التي شهدتها النزاعات المسلحة المعاصرة، والتي اتسمت بتراجع الطابع التقليدي للحروب وظهور أنماط جديدة من القتال تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة، الأمر الذي أوجد تحديات قانونية وإنسانية غير مسبوقة أمام تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني، ولاسيما مبادئ التمييز والتناسب والاحتياطات.

وتسعى الدراسة إلى بيان مدى كفاية القواعد التقليدية المتمثلة في اتفاقيات لاهاي واتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية في مواجهة التطورات التقنية المتسارعة، فضلاً عن تحليل أوجه القصور التشريعي والتنفيذي في القواعد الدولية القائمة، ومدى قدرة الآليات الدولية الرقابية والردعية على ضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني في ظلّ استخدام التقنيات العسكرية الحديثة، وتتناول الدراسة الإشكاليات المتعلقة بإسناد المسؤولية القانونية عن الانتهاكات الناجمة عن استخدام الأنظمة المتطورة في العمليات العسكرية.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات، أبرزها أن الإطار القانوني الدولي ركز على استخدام الأسلحة التقليدية دون المعاصرة، مما أوجد فجوة تشريعية واضحة في تنظيم استخدام الأسلحة المستحدثة، وأن القواعد التقليدية للقانون الدولي الإنساني ما تزال قابلة للتطبيق من حيث المبدأ، إلا أنها تواجه صعوبات عملية في التنفيذ على النزاعات المعاصرة. وأظهرت الدراسة ضعف الآليات الدولية في مجال الرقابة والمساءلة، والحاجة الملحة إلى تطوير قواعد دولية أكثر تخصصاً ومرونة تنظم استخدام التقنيات العسكرية الحديثة بما يضمن حماية الإنسان في أثناء النزاعات المسلحة.

ومن الله التوفيق

الباحث

قائمة المحتويات

ت	التقسيم	الموضوع	الصفحة
١	المقدمة		١
٢	الفصل الأول	الاطار النظري للتطور التكنولوجي في النزاعات المسلحة المعاصرة	١٠
٣	المبحث الأول	التعريف بالتطور التكنولوجي في النزاعات المسلحة المعاصرة	١٢
٤	المطلب الأول	مفهوم التطور التكنولوجي في النزاعات المسلحة المعاصرة	١٤
٥	الفرع الأول	تعريف التطور التكنولوجي	١٥
٦	الفرع الثاني	خصائص التطور التكنولوجي	٢٤
٧	المطلب الثاني	صور التطور التكنولوجي في النزاعات المسلحة المعاصرة	٣٢
٨	الفرع الأول	التطور التكنولوجي المادي في النزاعات المسلحة المعاصرة	٣٣
٩	الفرع الثاني	التطور التكنولوجي غير المادي في النزاعات المسلحة المعاصرة	٤٥
١٠	المبحث الثاني	التعريف بالنزاعات المسلحة المعاصرة	٥٥
١١	المطلب الأول	مفهوم النزاعات المسلحة المعاصرة	٥٦
١٢	الفرع الأول	تعريف النزاعات المسلحة الدولية المعاصرة	٥٧
١٣	الفرع الثاني	تعريف النزاعات المسلحة غير الدولية المعاصرة	٦٨
١٤	المطلب الثاني	ذاتية النزاعات المسلحة المعاصرة	٨٨
١٥	الفرع الأول	خصائص النزاعات المسلحة المعاصرة	٩٠
١٦	الفرع الثاني	تمييز النزاعات المسلحة المعاصرة عن النزاعات المسلحة التقليدية	١٠١
١٧	الفصل الثاني	انعكاسات التطور التكنولوجي في النزاعات المسلحة المعاصرة على تنفيذ القانون الدولي الإنساني	١٠٧
١٨	المبحث الاول	استخدام التقنيات العسكرية الحديثة وأثرها على تطبيق القانون الدولي الانساني	١٠٩
١٩	المطلب الأول	أثر التطور التكنولوجي على وسائل القتال المستحدثة	١١٠
٢٠	الفرع الأول	التنظيم القانوني لاستخدام الطائرات بدون طيار في النزاعات المسلحة المعاصرة	١١١
٢١	الفرع الثاني	التنظيم القانوني لاستخدام الأسلحة ذاتية التشغيل في النزاعات المسلحة المعاصرة	١٢٦

٢٢	المطلب الثاني	أثر التطور التكنولوجي على أساليب القتال المستحدثة	١٤٨
٢٣	الفرع الأول	أسلوب الحرب الهجينة	١٤٩
٢٤	الفرع الثاني	أسلوب الحرب السيبرانية	١٦٣
٢٥	المبحث الثاني	تأثير التطور التكنولوجي على تطبيق المبادئ الأساسية للقانون الدولي الانساني	١٧٦
٢٦	المطلب الأول	تأثير التطور التكنولوجي على تطبيق مبدأ التمييز	١٧٨
٢٧	الفرع الأول	مفهوم مبدأ التمييز وأهميته في النزاعات المسلحة المعاصرة	١٨٠
٢٨	الفرع الثاني	إمكانية تطبيق مبدأ التمييز على التكنولوجيا الحديثة المستخدمة في النزاعات المسلحة المعاصرة	١٩٦
٢٩	المطلب الثاني	تأثير التطور التكنولوجي على تطبيق مبدأ التناسب	٢٠٤
٣٠	الفرع الأول	مفهوم مبدأ التناسب وأهميته في النزاعات المسلحة المعاصرة	٢٠٥
٣١	الفرع الثاني	إمكانية تطبيق مبدأ التناسب على التكنولوجيا الحديثة المستخدمة في النزاعات المسلحة المعاصرة	٢٠٨
٣٢	الفصل الثالث	تحديات إنفاذ القانون الدولي الإنساني في ظل التطور التكنولوجي في النزاعات المسلحة المعاصرة	٢١٦
٣٣	المبحث الأول	أثر التطور التكنولوجي على الاليات الوقائية والرقابية للقانون الدولي الانساني	٢١٨
٣٤	المطلب الأول	كفاية الاليات الوقائية والرقابية التقليدية في ظل التطور التكنولوجي	٢١٩
٣٥	الفرع الأول	فاعلية الاليات الوقائية التقليدية لإنفاذ القانون الدولي الانساني	٢٢٠
٣٦	الفرع الثاني	فاعلية الاليات الرقابية التقليدية لإنفاذ القانون الدولي الإنساني	٢٢٧
٣٧	المطلب الثاني	دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في إنفاذ القانون الدولي الإنساني في ظل التطور التكنولوجي	٢٣٤
٣٨	الفرع الاول	الدور الوقائي والرقابي للجنة الدولية للصليب الأحمر	٢٣٥
٣٩	الفرع الثاني	دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تطوير قواعد القانون الدولي الانساني	٢٤٦
٤٠	المبحث الثاني	أثر التطور التكنولوجي على الاليات الردعية للقانون الدولي الانساني	٢٥٢
٤١	المطلب الأول	تحديات اسناد المسؤولية في ظل التطور التكنولوجي	٢٥٣
٤٢	الفرع الأول	تحديات اسناد المسؤولية الجنائية الفردية في ظل التطور التكنولوجي في النزاعات المسلحة المعاصرة	٢٥٤
٤٣	الفرع الثاني	تحديات اسناد المسؤولية الدولية في ظل التطور التكنولوجي في	٢٦٥

		النزاعات المسلحة المعاصرة	
٤٤	المطلب الثاني	تحديات الاثبات الجنائي الدولي في ظل التطور التكنولوجي	٢٧٦
٤٥	الفرع الأول	فاعلية وسائل الاثبات التقليدية في مواجهة الانتهاكات في النزاعات المسلحة المعاصرة	٢٧٧
٤٦	الفرع الثاني	أثر التطور التكنولوجي على وسائل الاثبات الجنائي الدولي	٢٨٥
٤٧	الخاتمة	نتائج + مقترحات	٢٩٧
٤٨	الملحق رقم (١)	مسودة مشروع قانون الجرائم الدولية	٣٠٤
٤٩	الملحق رقم (٢)	مسودة مشروع اتفاقية حظر الأسلحة ذاتية التشغيل (المستقلة)	٣١٧
٥٠	قائمة المصادر		٣٢٧

مقدمة

أولاً: موضوع الدراسة:

قد يستبد القلق بالإنسان عندما يشاهد تزايد النزاعات المسلحة في مختلف أنحاء العالم وإتساع رقعتها (الحرب في غزة، العراق، لبنان، سوريا، أوكرانيا وإيران، على سبيل المثال) والانتهاكات الجسيمة والمستمرة لأحكام القانون الدولي الإنساني، التي ترتكب ضد المدنيين ولا سيما الأشخاص الأكثر ضعفاً من النساء والأطفال وكبار السن، وهذا ما يجعل الإنسان يرى الواقع بعيداً عن الحلول النظرية.

وإن ما يزيد من قلق الإنسان أكثر هو التطور التكنولوجي المتسارع الذي أحدث تغيرات نوعية في شتى مجالات الحياة، ولاسيما في المجالات العسكرية، إذ أسهم التطور التكنولوجي المتقدم، مثل الذكاء الاصطناعي، والطائرات المسيّرة، والأسلحة ذاتية التشغيل، والقدرات السيبرانية، والصواريخ الفرط صوتية والبعيدة المدى في تطور وسائل وأساليب القتال، وتغيير ملامح العمليات القتالية بشكل غير مسبوق، هذه التحوّلات، وإن كانت تمثل تطوراً تقنياً، فإنها تثير في الوقت نفسه إشكاليات قانونية عميقة تتعلق بكيفية الموازنة بين إستخدام تلك التقنيات وبين تطبيق مبادئ القانون الدولي الإنساني، ولا سيما في ضوء التزامات أطراف النزاع المتعلقة بحماية المدنيين، والتمييز بين الأهداف العسكرية والأعيان المدنية، وحظر إستخدام وسائل وأساليب قتال غير مشروعة.

إن الحديث عن تأثير الواقع التكنولوجي المتجدد على قواعد القانون الدولي الإنساني ذو أهمية كبيرة، ولاسيما في ظلّ التغيرات المستمرة التي تشهدها طبيعة النزاعات المسلحة، وبما أن القانون الدولي الإنساني يهدف إلى حماية الأشخاص غير المشاركين في النزاعات المسلحة وتقليل المعاناة الإنسانية في أثناء الحروب، ومن أهم مصادره اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الملحقة بها، فأنه يتأثر بالواقع الدولي المتغير بشكل كبير وإن هذا الواقع

يشكل تحدي لتطبيق القانون الدولي الإنساني، من نواحٍ عديدة منها: التغير في طبيعة النزاعات المسلحة من حروب تقليدية بين دول إلى نزاعات غير تقليدية (معاصرة) ونزاعات غير متناظرة، وهو أثر على تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني وأدى إلى ظهور تحديات عميقة تستدعي تطوير قواعد القانون الدولي الإنساني لتواكب هذه التغيرات على أرض الواقع وتضمن حماية المدنيين والمقاتلين الذين لا يشاركون في العمليات القتالية، فضلاً عن أن التقدم في التكنولوجيا العسكرية، الذي يفرض صعوبات جديدة أمام تنفيذ القانون الدولي الإنساني، ويؤدي إلى حصول انفصال بين تلك القواعد القانونية والتطورات على أرض الواقع، ممّا يستلزم البحث في مدى كفاية تلك القواعد ومدى وجود حاجة إلى تعديلها أو تطويرها أو تفسيرها بطرق جديدة لضمان أن تظلّ المبادئ الأساسية التمييز والتناسب والضرورة والإنسانية وغيرها قائمة وقابلة للتطبيق في ظلّ هذه التطورات، بما يضمن فعالية وتطبيق فلسفة القانون الدولي الإنساني، التي تتمحور حول حماية المدنيين والاعيان المدنية والحد من المعاناة خلال النزاعات المسلحة التي يفرضها عليه الواقع الذي يعيش فيه، انطلاقاً من المبادئ الأساسية والغايات التي يسعى لتحقيقها والمتمثلة في حماية الأشخاص غير المشاركين في النزاعات المسلحة عبر تطبيق مبادئ التمييز، والتناسب، والضرورة، والإنسانية، وهذه المبادئ والغايات تعكس فلسفة القانون الدولي الإنساني في حماية الكرامة الإنسانية والحد من ويلات الحروب، كونها تسعى إلى التوازن بين ضرورة القيام بالعمليات العسكرية وضرورة حماية الإنسانية من آثار النزاعات.

وبما أن القانون الدولي الإنساني هو مزيج من الواقع والنظرية (القانون)، فمن الناحية النظرية، هو قائم على مبادئ وقيم إنسانية تهدف إلى حماية الإنسان وتخفيف معاناة الضحايا في أثناء النزاعات المسلحة، أما من الناحية العملية (الواقع)، فهي قابلية القانون الدولي الإنساني للتطبيق على أرض الواقع، وإن كان يواجه تحديات كبيرة قد تصل في بعض الأحيان إلى إنكار فاعليته أو حتى وجوده.

وإن التحدي الكبير الذي يواجه القانون الدولي الإنساني هو مدى إمكانية تطبيقه على أرض الواقع في كثير من الأحيان في ظلّ التطورات التكنولوجية الحديثة والمتسارعة، التي أحدثت تعقيدات سببت في انتهاك أحكامه خلال النزاعات المسلحة المعاصرة.

وبناءً على ما تقدم ساد الاعتقاد إن القانون الدولي الإنساني قانون حبيس النظريات وغير قابل للتطبيق، بل وصل الأمر إلى أبعد من ذلك عن طريق انكار الطبيعة القانونية له، في حين ذهب جانب أخر إلى انه قانون واقعي وقابل للتطبيق، لكنه يظلّ معرضاً لتحديات كبيرة تتمثل أبرزها في التطورات التي تحصل في أساليب ووسائل القتال والتي تترك أثرها على آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني، التي تتطلب جهوداً مستمرة من المجتمع الدولي لضمان احترامه وإنفاذه، وإن القانون الدولي الإنساني قانون بالمعنى الفعلي، أي هو مجموعة من القواعد القانونية التي تهدف إلى تنظيم سلوك الدول والأطراف المتحاربة خلال النزاعات المسلحة، وله أساس قانوني ملزم يتمثل بالمعاهدات الدولية، والقواعد العرفية، وقرارات المحاكم الدولية، وعليه فأن القانون الدولي الإنساني ليس مجرد مجموعة من المبادئ الفلسفية أو التوجيهات الأخلاقية، بل هو إطار قانوني فعلي معترف به دولياً، وله آليات تنفيذية ومؤسسات قضائية تعمل على ضمان الامتثال له ومعاقبة منتهكيه.

ثانياً: أهمية الدراسة:

ان البحث في أثر التطور التكنولوجي في النزاعات المسلحة المعاصرة على تنفيذ القانون الدولي الإنساني أمرٌ في غاية الأهمية، لأنه يساعد في تقييم فعالية القواعد القانونية للانطباق على النزاعات المسلحة المعاصرة، ومدى كفايته في تخفيف أثار تلك النزاعات، فعن طريق البحث، يمكن تحديد كيف تُطبق قواعد القانون الدولي الإنساني في ظلّ التطورات التكنولوجية، وما هي التحديات التي تواجه تنفيذها، إذ إن هذا الفهم العميق يسمح بإجراء

تعديلات وتحسينات على القوانين لتكون أكثر توافقاً مع الظروف الفعلية على أرض الواقع.

فالبحث في مدى وجود تلازم أو انفصال بين التطور التكنولوجي في النزاعات المسلحة المعاصرة وبين قواعد ومبادئ القانون الدولي الانساني مهم جداً لأنه يساعد في سد الفجوة بين القوانين وواقع سير العمليات القتالية، عن طريق دراسة التجارب الفعلية يمكن للباحثين تحديد مدى فعالية القواعد القانونية وأين تحتاج إلى تحسين بعد تحديد نقاط الضعف، وهذا بالنتيجة يضمن أن الحماية القانونية تتطور لتواجه القضايا الحالية والناشئة والمستحدثة التي تفرضها تطور النزاعات المسلحة ووسائل وأساليب القتال، ممّا يساعد في تقييم مدى فعالية القوانين والتشريعات الدولية في التطبيق، أي بمعنى مدى جدواها في تخفيف أثار النزاعات المسلحة وحماية المدنيين والأعيان المشمولة بالحماية، ومن ثم يمكن أن تسهم هذه الدراسة في تطوير استراتيجيات جديدة وفعالة للتعامل مع النزاعات المسلحة، ويجعل القوانين أكثر ملاءمة وتأثيراً في تحقيق غاياتها، وتقيم مدى فاعلية آليات إنفاذ القانون الدولي الإنساني، فضلاً عن ذلك، يُسهم البحث في توجيه صانعي السياسات، بما يمكّنهم من سن قوانين تعكس وتستجيب بشكل أفضل لاحتياجات المجتمع الدولي، وتعزيز قدرة القانون الدولي الإنساني على الاستجابة بفعالية للاحتياجات الإنسانية، **ومن المهم بمكان أن نركز على النقاط التالية عند البحث في أهمية موضوع الدراسة:**

١. الجوانب العلمية:

تساهم الدراسة في إثراء الدراسات القانونية حول العلاقة بين التكنولوجيا الحديثة والقانون الدولي الإنساني.

٢. الجوانب العملية:

تساهم الدراسة في مساعدة صناع القرار ومنظمات الإغاثة الدولية على فهم التحديات الجديدة ووضع سياسات أكثر فاعلية لحماية المدنيين،

وبالمقابل تقدم توصيات قد تساهم في سد الثغرات القانونية المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة في النزاعات المسلحة المعاصرة.

ثالثاً: أسباب اختيار موضوع الدراسة:

لم يقتصر التطور التكنولوجي على القطاعات المدنية فحسب، بل إمتد أثره ليشمل أيضاً المجالات العسكرية، فقد غيرت الأسلحة الذكية، والطائرات المسيرة، والذكاء الاصطناعي، والروبوتات المقاتلة من طبيعة الحرب التقليدية، الأمر الذي فرض تحديات جديدة على تنفيذ القانون الدولي الإنساني.

هذا القانون الذي يهدف إلى حماية السكان المدنيين والحد من أثار الحروب يعاني اليوم من صعوبات متزايدة في مواكبة هذه التحولات التكنولوجية، ومن هنا تبرز أسباب اختيار الموضوع وفق النقاط التالية:

١. ضعف التكييف القانوني مع التكنولوجيا الحديثة: بسبب وجود فجوة واضحة بين تسارع الابتكارات وبطء تطور الأطر القانونية المنظمة لاستخدامها في النزاعات.
٢. التحول الكبير في طبيعة النزاعات المسلحة المعاصرة: ظهور الطائرات من دون طيار (المسيرة) والهجمات السيبرانية والأسلحة ذاتية التشغيل أوجد أشكالاً جديدة من النزاعات لم تكن مأخوذة في الحسبان عند وضع قواعد القانون الدولي الإنساني التقليدية.
٣. إن الحاجة إلى تحديث المعايير الإنسانية في مجال حماية المدنيين تتطلب إعادة النظر في كيفية تطبيق المبادئ الإنسانية مثل التمييز والتناسب في ضوء الأدوات التكنولوجية المدنية.
٤. إن هذا التطور في النزاعات المسلحة المعاصرة قد أوجد تحدي حقيقي أمام آليات إنفاذ القانون الدولي الإنساني، وإسناد المسؤولية عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة باستخدام وسائل وأساليب القتال المستحدثة.

فضلاً عمّا تقدم فأن البحث في هذا الموضوع يساعد في تحسين فهمنا للتحديات التي تواجهها الإنسانية في أوقات النزاعات المسلحة المعاصرة، وتحديد الثغرات في القوانين الحالية وإمكانية تحسينها، ممّا يعزز حماية

المدنيين والأعيان المدنية والأفراد غير المشاركين في العمليات العدائية، ومنع أو التقليل من الانتهاكات عبر مساهمته في تحقيق توازن أفضل بين النصوص القانونية المتمثلة بالصكوك والاتفاقيات الدولية وواقع النزاعات المسلحة المعاصرة، ممّا يضمن حماية أكبر وتحسين الظروف الإنسانية في مناطق النزاع.

رابعاً: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان تحليل أهم النقاط التالية:

١. تحليل أبرز مظاهر التطور التكنولوجي في النزاعات المسلحة المعاصرة، مثل الطائرات من دون طيار، والذكاء الاصطناعي، والحرب السيبرانية.
٢. تحديد مدى توافق هذه التكنولوجيا مع قواعد القانون الدولي الإنساني، ولا سيما مبدأي التمييز والتناسب.
٣. كشف التحديات القانونية الفعلية التي تواجه تنفيذ القانون الدولي الإنساني في ظلّ هذه التقنيات المتطورة.
٤. تقديم مقترحات لتعزيز فاعلية القانون الدولي الإنساني أمام تسارع الابتكار العسكري.

خامساً: اشكالية الدراسة:

لقد أظهر التطور التكنولوجي في وسائل وأساليب القتال إشكاليات عديدة أمام تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني، إذ باتت تقنيات مثل الطائرات دون طيار، والأسلحة ذاتية التشغيل، والحرب السيبرانية، والحرب الهجينة تُستخدم على نطاق واسع في النزاعات المسلحة المعاصرة، ممّا أدى إلى ظهور فجوات قانونية في تحديد المسؤولية الدولية والمسؤولية الجنائية الفردية، ومدى احترام مبادئ التمييز والتناسب، والضرورة والإنسانية، وضمان حماية المدنيين.

بناءً على ما تقدم، وأملاً في إضافة لبنة أخرى في صرح القانون الدولي الإنساني، ولاسيما في الفقه العربي الذي ما زال يحتاج إلى إضافة عمل أكاديمي خاص به سوف نحاول الإجابة على التساؤل الرئيس الأتي:

إلى أي مدى يساهم التطور التكنولوجي في النزاعات المسلحة المعاصرة في تعزيز أو اضعاف فاعلية القانون الدولي الإنساني، وبالأخص فيما يتعلق بمبادئ التمييز والتناسب والضرورة، فضلاً عن إسناد المسؤولية القانونية؟ ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية:

١. هل القواعد التقليدية للقانون الدولي الإنساني ما تزال كافية في ظلّ استخدام تقنيات حديثة مثل الذكاء الاصطناعي والطائرات من دون طيار الأسلحة ذاتية التشغيل؟
٢. ماهي التحديات التي يطرحها غياب الفاعل البشري المباشر في بعض الأسلحة على المساءلة القانونية عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني؟
٣. ما هو تأثير ظهور أساليب جديدة من الحرب مثل الحرب السيبرانية والحرب الهجينة على مبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين؟
٤. هل هناك فراغ قانوني في تنظيم استخدام بعض التقنيات التكنولوجية الجديدة في النزاعات المسلحة؟
٥. كيف تواكب المنظمات الدولية (اللجنة الدولية للصليب الأحمر) هذه التحديات الجديدة؟
٦. إلى أي مدى أثّر التطور التكنولوجي في النزاعات المسلحة المعاصرة على تنفيذ القانون الدولي الإنساني؟
٧. مدى إتساق الاسلحة المزودة بالتقنيات المتطورة مع الضوابط الاخلاقية الواردة في القانون الدولي الإنساني؟ وماهي التحديات التي يثيرها استخدام الاسلحة ذاتية التشغيل في ميادين القتال المعاصرة؟
٨. كيف تؤثر التقنيات الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي والطائرات المسيّرة، على التزام أطراف النزاع بمبادئ القانون الدولي الإنساني؟
٩. ما مدى وضوح المسؤولية الدولية والمسؤولية الجنائية الفردية عن الانتهاكات المرتكبة باستخدام أنظمة تكنولوجية متقدمة؟
١٠. مدى كفاية الآليات الوقائية والرقابية والعقابية لإنفاذ القانون الدولي الإنساني؟

١١. هل أثرت وسائل وأساليب القتال الحديثة على أثبات الانتهاكات الجسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني وإسنادها إلى مرتكبيها في ظلّ غياب التدخل البشري المباشر في بعض أسلحة وطرق القتال؟

١٢. هل ثمة حاجة إلى تطوير أو تعديل قواعد القانون الدولي الإنساني لتغطية الفجوات التي يفرضها الواقع التكنولوجي المعاصر؟

١٣. وهل احكام ومبادئ هذا القانون قابلة للتطبيق على النزاعات المسلحة المعاصرة والتكنولوجيا المستخدمة فيها؟ وإذا كانت قابلة للتطبيق بشكل كامل، فلماذا توجد تحديات كبيرة في تطبيق القانون الدولي الإنساني على أرض الواقع؟

كلّ هذه التساؤلات التي تمثل إشكالية الدراسة والتي سنحاول إثارتها عن طريق البحث بحسب موضع الحاجة سوف نسعى للإجابة عليها وتقديم اطروحتنا بشأنها مستندين إلى أراء الفقه وما جاءت به الاتفاقيات الدولية.

سادساً: منهجية الدراسة:

نظراً لخصوصية موضوع هذه الدراسة وأهميته سنعتمد أساليب مناهج البحث العلمي القانوني لبيان تفاصيلها والالمام بها من الجوانب كافة، وسوف نعتمد المنهج التحليلي عبر تحليل النصوص القانونية الواردة في الاتفاقيات والصكوك الدولية المتعلقة في موضوع البحث لبيان مدى انسجامها مع المتغيرات التي تحصل في النزاعات المسلحة المعاصرة في ظلّ التطور التكنولوجي، ومدى كفايتها في استيعابها، وكذلك تحليل الآراء الفقهية وقرارات المحاكم الدولية ذات العلاقة بالموضوع لترجيح الأفضل منها بغية الوصول إلى الأحكام المناسبة والنتائج العلمية.

سابعاً: هيكلية الدراسة:

إيفاءً بما تقدم وتحقيقاً لمتطلبات البحث سنقسم هذه الدراسة على ثلاثة فصول: إذ سنتناول في الفصل الأول: الإطار النظري للتطور التكنولوجي والنزاعات المسلحة المعاصرة: وسنقسمه على مبحثين، المبحث الأول: لدراسة التعريف بالتطور التكنولوجي في النزاعات المسلحة المعاصرة،

أما المبحث الثاني: فسنتناول فيه التعريف بالنزاعات المسلحة المعاصرة، إما الفصل الثاني: فسنوضح فيه انعكاسات التطور التكنولوجي في النزاعات المسلحة المعاصرة على تنفيذ القانون الدولي الإنساني وسنقسمه على مبحثين: سنتناول في المبحث الاول: استخدام التقنيات العسكرية الحديثة وأثرها على تطبيق القانون الدولي الإنساني، إما المبحث الثاني: فسنفرده لبيان تأثير التطور التكنولوجي على تطبيق المبادئ الأساسية للقانون الدولي الانساني، وفي الفصل الثالث والأخير: سنتكلم فيه عن تحديات إنفاذ القانون الدولي الإنساني في ظلّ التطور التكنولوجي في النزاعات المسلحة المعاصرة، ونقسمه على مبحثين: سنتناول في المبحث الأول: أثر التطور التكنولوجي على الآليات الوقائية والرقابية للقانون الدولي الانساني، أما المبحث الثاني: فسنتكلم فيه عن أثر التطور التكنولوجي على الآليات الردعية للقانون الدولي الانساني، وسننهي الدراسة بخاتمة ستتضمن أهم ما سنتوصل إليه من نتائج ومقترحات.

ومن الله التوفيق